التجريد في إعراب كلمة التوحيد

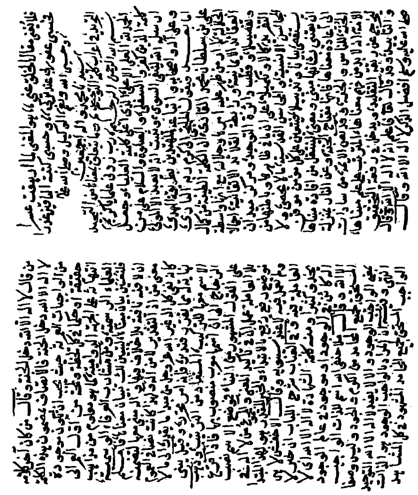
وما يتعلق بمعناها من التمجيد

تأليف العلامة
الملا علي القاري

يُطبع محققاً على أربع نسخ خطية

تحقيق وتعليق
محمد طارق مغربية

دار اللباب

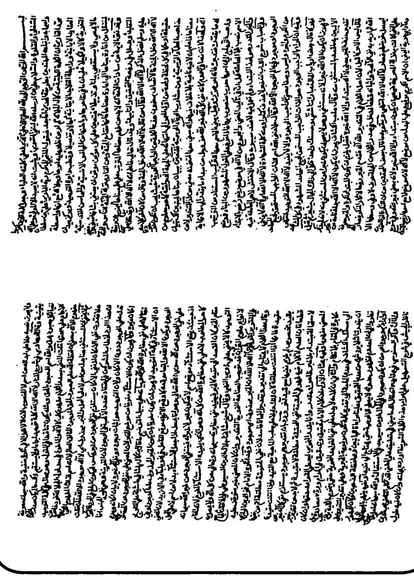


المكتبة السليمانية (س)

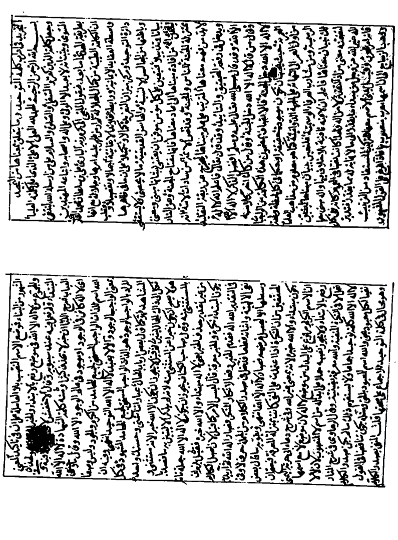


حامدًا لله أولًا وآخرًا ، ومصليًا ومسلمًا على رسوله باطنًا وظاهرًا
التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بعضها من التمهيد
بسم الله الرحمن الرحيم ، رب ترفق علينا يا كريم
الحمد لله العلي الأعلى ، الذي أعلى كلمته العليا وجعل كلمة الذين كفروا
السفلى ، والصلاة والسلام على من أرسله الله لينفي الشرك ويثبت أنه
لا يعبد إلا المولى ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المهتدين بطريقة الهدى
أما بعد فيقول الملتجي إلى كرم ربه الباري ، علي بن سلطان محمد القاري
إن الكلمة الطيبة من كمال الجلالة لم يزل من ظهر عليه أمرها وجلا لو ... أنها
واسطة المعاني الإيمانية ، ورابطة الفضائل الإنسانية ، إجمالًا وتفصيلًا
وقطب دائرة التوحيد ، ومركز ميدان التجريد كمالا وتكميلا ، على أن ما في
ظاهرها وباطنها من المحاسن الإنسية والمحاسن القدسية ، لا يحصى ولا
يستقصى بيانا وتذييلا ، فيتعين على كل مؤمن موقن أن يعتني بشأنها
مبنى ومعنى ليخرج من آفة مبناها إلى إعادة معناها فإنها مفتاح الجنة
ومن النار بمنزلة الجنة للناس والجنة ، وقد نص الأئمة من سادات
الأمة أنه لابد من تفهيم معناها المترتب على علم مبناها ، ليخرج من ربقة
التقليد ويدخل في رتبة التحقيق والتأييد ، فقد قال تعالى فاعلم أنه لا إله
إلا الله ، وقال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وقال صلى الله
تعالى عليه وسلم من قال لا إله إلا الله دخل الجنة ، وقال عليه الصلاة والسلام
من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة فأصناف بمضمون هذه الكلمة

المكتبة الأحمدية (أ)



مكتبة فيض الله (ف)



مكتبة قونية (و)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحَمـدُ للهِ الَّـذِي أكْرَمَنـا بالتَّوحِيـدِ، وجَعَلَنا مِنْ أُمَّـةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وامْتَـنَّ عَلَينا بجَعْلِنـا مِـن حَمَلـةِ: (لا إلـه إلا الله)، والصَّـلاةُ والسَّـلامُ عَلَـى خِيرَتِـهِ مِـنْ خَلقِـهِ، وخاتَـمِ رُسُـلِهِ وأنْبيائِـهِ النَّبـيِّ العَربِـيِّ الأُمِّـيِّ، وعَلَى آلِـهِ وصَحْبِـهِ أجْمَعِينَ.

وبَعْدُ:

فَقَـدِ اعْتَنـى العُلَمـاءُ قَدِيْماً وحَدِيْثاً بكَلِمَةِ الشَّـهادَةِ؛ فهِيَ أصْلُ الدِّيـنِ ولُبابُهُ، وأُسُّ التَّوحِيـدِ وقَوامُـهُ، وتَكَلَّمُـوا فيهـا اعْتِقَاداً ولُغـةً وإعْراباً، وتَعدَّدتْ فـي إعْرابِها ومَعانِيْهـا التَّصانِيـفُ المُفـرَدَةُ؛ وفـي هَـذِهِ الرِّسـالَةِ يُدلِـي الإمَـامُ القـارِي رَحِمَهُ اللهُ بدَلْـوِهِ، ويَدْخُـلُ هـذا الخِضَـمَّ، فيُبَـرِّزُ ويُجَلِّـي، ويَنْقُـلُ عَمَّـن قَبْلَـهُ مِـنَ المُفَسِّـرِيْنَ والنُّحاةِ ناقِـداً مُحلِّـلاً مُفَنِّداً.

والشَّـيْخُ كدَأبِـهِ واسِـعُ الاطِّـلاعِ، مُتَعَـدِّدُ المَصـادِرِ، أسْـلَمَتْ لَـهُ المَكْتَبَـةُ الإسْـلامِيَّةُ قِيادَهـا، ومَلَّكَتْـهُ مَفاتِحَها، فهُوَ يَخْتـارُ ويَـدَعُ، ويَنْقُلُ ويُحَلِّـلُ مُتَنَقِّلاً بَينَ رِيـاضِ العُلـومِ والمَصـادِرِ، حَكَماً عَـدْلاً، لا تَغُـرُّهُ جَلالةُ الأسْـماءِ، ولا تَخْلِـبُ لُبَّهُ فَخامـةُ الألْقَـابِ، فللَّـهِ دَرُّهُ مِـنْ مَحقِّـقٍ عَلَمٍ.

ومِـنَ الرَّسـائِلِ المُفرَدةِ فـي المَوضُوعِ ذاتِـهِ: (مَعنَى لا إلَـهَ إلّا الله) للإمَامِ بدرِ الدِّيـنِ مُحمَّـدِ بْنِ بهادِرَ الزَّركَشِـيِّ الشَّـافِعِيِّ، وهِـيَ رِسـالةٌ حافِلةٌ في إعْـرابِ كَلِمةِ التَّوحِيـدِ، وبَيـانِ فَوائِدِها لُغةً وإعْراباً وعَقِيدةً، ورسـالةُ: (إعـرابُ لا إلهَ إلا الله) لابنِ هِشـامٍ الأنْصـارِيِّ الإمامِ النَّحـويِّ المحقِّقِ، وقـدْ ظَهَرتا إلى عالَـمِ المَطبُوعاتِ.

ومنها رِسالةٌ لابْنِ الصَّائغِ الحَنَفِيِّ وقدِ اسْتَعانَ بها العلَّامةُ القارِيْ رَحمهُ اللهُ كما يَظهَرُ مِنَ النَّقلِ عَنْ مُصنِّفِها في رِسالَتِنا هَذِهِ، ورِسالةٌ في إعْرابِ (لا إلهَ إلا اللهُ) للكافِيجيِّ، والبِركْويِّ، وأبي سَعِيدٍ الخادِميِّ رَحِمَهُم اللهُ تعالى.

والمُلا عَليٌّ القارِيْ حلّى رسالته بمَباحِثَ هامَّةً، وناقَشَ المُعرِبِينَ، في تَوَسُّعٍ واقْتِدارٍ، مُعَرِّجاً على بَعْضِ مَباحِثِ أُصُولِ الفِقهِ ممَّا لهُ علاقةٌ بمَباحِثِ الكِتابِ، وظَهرَتْ شَخْصِيَّتُهُ المُمَيَّزةُ في رِسالَتِنا هَذِهِ.

هذا، وقد اعتمدتُ في تحقيقِ هذه الرسالةِ على أربعِ نُسخٍ خَطِّيةٍ: الأولى: نسخةُ فيض الله والرمزُ لها بـ «ف»، والنسخةُ السُّليمانيةُ والرمزُ لها بـ «س»، والنُّسخةُ الأَحمديةُ والرمزُ لها بـ «أ»، ونسخةُ قُونية والرمزُ لها بـ «و».

أسألُ اللهَ أنْ يُكْرِمَنا بالعِلْمِ النَّافِعِ، ويُحَقِّقَنا بحَقِيْقَةِ التَّوحِيدِ، ويَزِيدَنا فِقْهاً في الدِّيْنِ والكِتابِ الكَريْمِ، وعِلْماً بهذِهِ اللُّغةِ الشَّريفةِ الَّتِي اخْتارَها سُبحانَهُ ليُنزِلَ بِها كَلامَهُ العَزيزَ.

والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمين

المحقق

***

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ زِدْني عِلماً يا كريم

الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَعلى، الذي أعلى كَلِمَتَه العُليا، وجَعَلَ كلمةَ الذين كَفَرُوا السُّفلى، والصَّلاةُ والسَّلامُ على مَن أرسَلَه اللهُ ليَنْفِيَ السِّوى، ويُثْبِتَ أَنَّه لا يُعبَدُ إلا المَولى، وعلى آلِه وأصحابِه وأتباعِه المُهتدينَ بطريقةِ الهُدَى، أمَّا بعدُ:

فيقولُ المُلتَجِئُ إلى كَرَمِ ربِّه البارِيْ، عليُّ بنُ سُلطانِ محمَّدٍ القارِيْ: إنَّ الكلمةَ الطَّيِّبَةَ من كمالِ الجلالةِ لم أرَ مَن ظَهَرَ عليه أمرُها وجلالُها، معَ أَنَّها واسِطةُ العقائدِ الإيمانيَّةِ، ورابطةُ القلائدِ الإيقانيَّةِ إجمالاً وتَفصيلاً، وقُطْبُ دائِرَةِ التَّوحيدِ، ومَركَزُ مَيدانِ التَّفريدِ كَمالاً وتكميلاً، على أنَّ ما في ظاهِرِها وباطِنِها من المجالسِ الأُنسِيَّةِ، والمَحاسِنِ القُدسيَّةِ ما لا يُحصى ولا يُستَقْصَى بياناً وتَذييلاً، فيتَعيَّنُ على كلِّ مُؤمنٍ مُوقِنٍ أن يعتَنِيَ بشأنِها مَبنًى ومَعنًى، لينتَقِلَ من إفادةِ مَبناها إلى إعادةِ مَعناها، فإنَّها مِفتاحُ الجنَّةِ، وعن النَّارِ بمَنزِلةِ الجُنَّةِ للنَّاسِ والجِنَّةِ.

وقد نصَّ الأئِمَّةُ من ساداتِ الأُمَّةِ أنَّه لا بُدَّ من فَهمِ معناها، المُتَرتِّبِ على عِلمِ مَبناها، ليَخرُجَ عن رِبْقَةِ التَّقليدِ ويدخُلَ في رِفْعَةِ التَّحقيقِ والتَّأييدِ.

وقد قالَ تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، وقد قالَ ﷺ: «أفضَلُ الذِّكرِ لا إلهَ إلا اللهُ»(١)، وقالَ: «مَن قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ دخلَ الجنَّةَ»(٢)،

---

(١) رواه الترمذي (٣٣٨٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٠٨) عن جابر بن عبد الله رضيَ الله عنهما.

(٢) رواه مسلم (٩٤) عن أبي ذر رضيَ الله عنه بلفظ: «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة».

وقالَ: «مَن كانَ آخِرَ كلامِه لا إلهَ إلا اللهُ دخَلَ الجنَّةَ»(١).

فالاتِّصافُ بمَضمونِ هذه الكلمةِ من الواجباتِ العُمْريَّةِ، حيثُ يجبُ أن تكونَ مَوجودةً حقيقةً أو حكماً في كلِّ لحظةٍ ولمحةٍ من أوَّلِ العُمرِ إلى انتِهائِه على الجِهةِ الدَّواميَّةِ، كما هو مَعلومٌ من مذاهبِ العُلماءِ الرَّسميَّةِ، ومن مشاربِ العُرَفاءِ الوَسميَّةِ. فَلْنُعَيِّنْ ببيان مَبناها ليَتَبيَّنَ لك تِبيانُ مَعناها.

فاعلَمْ أنَّ (لا) فيه نافيةٌ بلا خِلافٍ فيها، و(إلهَ) مبنيٌّ معَها لتَضمُّنِه معنَى (مِنْ)؛ إذ التَّقديرُ: لا مِنْ إلهٍ، ولهذا كانَت نَصَّاً في العُمومِ، كأنَّه نَفيُ كلِّ إلهٍ غيرِ اللهِ عزَّ وجَلَّ من مَبدأ ما يقدرُ إلى ما لا نهايةَ له ممَّا يقدر، فتدبَّرْ فإنَّه أمرٌ مُحرَّرٌ.

وقيلَ: يُبنَى الاسمُ معَها للتَّركيبِ المُستَفادِ من التَّرتيبِ.

وذهَبَ الزَّجَّاجُ إلى أنَّ اسمَها مُعرَبٌ منصوبٌ بها(٢).

فإذا فُرِّعَ على القولِ المشهورِ من البِناءِ: فمَوضِعُ الاسمِ نصبٌ بـ(لا) العامِلَةِ عمَلَ (إن) في تأكيدِ المَعْنَى، والمجموعُ من: (لا إلهَ) في موضعِ رَفعٍ بالابتداءِ، والخبَرُ المُقدَّرُ هو لهذا المبتدأِ، ولم تعمَلْ فيه (لا) عندَ سيبويهِ(٣).

وقالَ الأخفَشُ: (لا) هي العامِلَةُ فيه.

وفي «العُبابِ شرحِ اللُّبابِ»(٤): أنَّ خبرَ (لا) يُحذَفُ كثيراً، ومنه كلمةُ الشَّهادةِ لا إلهَ إلا اللهُ؛ أي: لا إلهَ كائِنٌ في الوجودِ، أو مَوجودٌ في عالَم الوُجودِ إلا اللهُ(٥).

---

(١) رواه أبو داود (٣١١٦)، وأحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٣)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥١).

(٢) ينظر: «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» (١/ ٢٥٥)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١/ ١٠٦).

(٣) «الكتاب» لسيبويه (٢/ ٢٧٤)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٣٩٤).

(٤) هو شرح لكتاب «اللباب في علم الإعراب» للإسفراييني، والشارح هو محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري الشهير بـنقره كار (ت ٦٦٧هـ).

(٥) ينظر: «مغني اللبيب» (١/ ٢٥٥). ويكون حذفه إذا علم؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾.

وقالَ مُلَّا حَنفي[١]: (الله) اسمُ الذَّاتِ الواجبُ المُستَحِقُّ لجميعِ المَحامِدِ من الكَرَمِ والجُودِ، وليسَ وَصفاً بمعنى الواجِبِ الوُجودِ، وإلا لا يُفيدُ (لا إلهَ إلا اللهُ) التَّوحيدَ، انتهى.

وفيه: أنَّ المُرادَ بالواجبِ الوُجودِ: هو الذَّاتُ الواجِبُ المُستَحِقُّ لجميعِ المَحامِدِ، المَشهودِ في كلِّ المَشاهِدِ، فهو كما قالَ بعضُ أربابِ الحالِ:

عِباراتُنا شَتَّى وحُسنُكَ واحِدٌ ... فكُلٌّ إلى ذاك الجمالِ يُشيرُ

ثمَّ قيلَ: لا يجوزُ أن يكونَ (إلا اللهُ) خَبَراً؛ لأنَّه مُستَثنى، وهو لا يصلُحُ أن يكونَ خَبَراً عن المُستَثنى منه؛ لأنَّه لم يُذكَرْ إلا ليُبيِّنَ به ما قُصِدَ بالمُستَثنى منه[٢].

وقالَ صاحبُ «الكشَّافِ»: يجوزُ أن يكونَ (لا إلهَ إلا اللهُ) جملةً تامَّةً من غيرِ تقديرِ حذفِ الخبرِ، يعني (لا إلهَ) مُبتدأٌ، و(إلا اللهُ) خبَرُه.

فقيلَ: يَلزَمُ أن يكونَ المُبتدأُ نكرةً والخبرُ مَعرفةً.

قالَ: ليسَ الأمرُ كما قيلَ؛ لأنَّ أصلَ الكلامِ في التَّقديرِ: (اللهُ إلهٌ)، فقُدِّمَ الخبرُ دَفعاً لإنكارِ المُنكِرِ، فصارَ (إلهٌ اللهُ)، ثمَّ أُريدَ به نفيُ الإلهية وإثباتُه قَطعاً، فدخَلَ في صدرِ الكلامِ من الجملةِ حرفُ (لا) وفي وسَطِها (إلا) ليَحصُلَ غَرَضُهم، فصارَ (لا إلهَ إلا اللهُ)[٣]، انتهى.

ويُقوِّيه ما قالَه بعضُ المُحقِّقين من أنَّ النَّكرةَ إذا اعتَمَدَتْ على النَّفيِ كانت بمَنزِلَةِ المَعرفةِ، فيصِحُّ أن يكونَ مبتدأً، و(إلا اللهُ) خبَرُه؛ لأنَّه بمعنَى: (غيرُ اللهِ).

---

(١) محمد بن عبد العظيم بن ملا فرخ الهندي الحنفي، نزيل مكة المكرمة، له: «القول السديد في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد»، عاش في القرن الثاني عشر الهجري.

(٢) ينظر: «شرح المفصل» (١/ ١٠٧).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٨٦).

وفي «شَرحِ دُعاءِ أبي حَرْبٍ اليَمَنِيِّ»: أنَّ الاسمَ الكريمَ مرفوعٌ على البدلِ من مَوضِعِ (لا إلهَ)؛ لأنَّ موضعَ (لا) معَ اسمِها رَفعٌ بالابتداءِ، ولا يجوزُ نَصبُه حملاً على إبدالِه من اسمِ (لا) المنصوبِ؛ لأنَّ (لا) لا تعمَلُ إلا في نكرةٍ مَنفيَّةٍ، و(اللهُ) سُبحانَه مَعرفَةٌ يقينيَّةٌ.

وقالَ الرُّهاوِيُّ[1] في «شَرحِ المنار»: (لا إلهَ إلا اللهُ) كلمةُ توحيدٍ إجماعاً، ولا يستقيمُ ذلك ما لم يكُنْ صَدْرُ الكلامِ نفياً لكُلِّ معبودٍ بحَقٍّ، و(الله) اسمٌ للمَعبودِ بالحقِّ، ومثلُه يكونُ تناقُضاً في القَولِ، وهو مُحالٌ في كلمةِ التَّوحيدِ للإجماعِ على صِحَّتِها.

قلتُ: المَنفِيُّ بصَدرِ الكلامِ مَفهومٌ كُلِّيٌّ كالإلهِ، والمأخوذُ في مَدلولِ الجلالةِ فَرْدٌ خاصٌّ من مَفهومِ الإلهِ، بمَعنى أنَّ لفظةَ (الله) عَلَمٌ للمَعبودِ بالحقِّ الموجودِ الخالقِ العالِمِ، لا أنَّه اسمٌ لذلك المفهومِ الكُلِّيِّ كالإلهِ.

ثمَّ لا يخفى أنَّ المُستثنى هنا بدَلٌ من اسمِ (لا) على المحلِّ، والخبرُ محذوفٌ؛ أي: لا إلهَ موجودٌ إلا اللهُ، فإن قُلتَ: هلَّا قدَّرتَ نفيَ الإمكانِ؛ إذ نفيُ الإمكانِ يستَلزِمُ نفيَ الوُجودِ من غيرِ عكسٍ، فيكونُ أبلَغَ في الرَّدِّ؟

فالجوابُ: أنَّ هذا الرَّدَّ لخِطابِ المُشركين في اعتقادِ تعدُّدِ الإلهيةِ في الوجودِ، ولأنَّ القَرينةَ وهي نفسُ الجِنسِ إنَّما تدلُّ على الوُجودِ دونَ الإمكانِ، ولأنَّ التَّوحيدَ هو إثباتُ وُجودِه ونفيُ إلهٍ غيرِه، لا بيانُ إمكانِه وعدَمُ إمكانِ غيرِه.

ولا يجوزُ أن يكونَ الاستِثناءُ مُفرَّغاً من موضعِ الخبرِ؛ لأنَّ المعنى على نفيِ الوُجودِ عن آلهةٍ سِوَى اللهِ تعالى، لا على نفيِ مُغايرةِ اللهِ لكلِّ إلهٍ.

---

(١) شرف الدين أبو زكريا يحيى الرهاوي الحنفي، له حاشية على «شرح المنار» لابن ملك، في أصول الحنفية.

وبيانُه على سبيلِ التَّوضيحِ ما قالَ ابنُ كمالِ باشا[١] في «حاشيَتِه على التَّلويحِ»: إنَّ الاستِثناءَ في كلمةِ التَّوحيدِ لا يجوزُ أن يكونَ مُفرَّغاً، بأن يكونَ الخبرُ المحذوفُ عامًّا كـ (مَوجودٌ) أو (في الوُجودِ)، ويكونَ (إلا الله) واقِعاً موقِعَه، كما وقعَ (إلا زيدٌ) مَوقِعَ الفاعلِ في نحوِ: (ما جاءَني إلا زيدٌ)؛ لأنَّ المعنى على نفيِ الوُجودِ عن إلهٍ سِوَى اللهِ تعالى، وهو إنَّما يحصُلُ إذا جُعِلَ الاستثناءُ بدَلاً من اسمِ (لا) على المحلِّ؛ إذ حينئذٍ يقَعُ الاستِثناءُ موقِعَ اسمِ (لا)، فيكونُ خبرُ (لا) خَبَراً له، فينتَفي الوُجودُ عن غيرِ اللهِ سُبحانَه كما هو المطلوبُ، لا على نفيِ مُغايرةِ اللهِ عن كُلِّ إلهٍ، وهو الذي يُفيدُه الاستثناءُ المُفرَّغُ؛ لأنَّه لمَّا قامَ مَقامَ الخبرِ كانَ القَصدُ إلى نفيِه كالخبرِ، فيُفيدُ نفيَ مُغايَرتِه سُبحانَه وتعالى عن كلِّ إلهٍ، ولا يحصُلُ به التَّوحيدُ كما لا يخفى على ذَوِي النُّهى.

وقالَ شيخُ مشايخِنا جَلالُ الدِّينُ السُّيوطِيُّ في «الإتقانِ الجامعِ لأنواعِ عُلومِ القرآنِ»: قد تُوجِبُ الصِّناعةُ النَّحويَّةُ التَّقديرَ؛ وإن كانَ المعنى غيرَ مُتوَقِّفٍ عليه في التَّقريرِ، كقَولِهم في (لا إلهَ إلا اللهُ): إنَّ الخبرَ محذوفٌ؛ أي: موجودٌ[٢].

وقد أنكرَه الإمامُ فَخرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ[٣]، وقالَ: هذا الكلامُ لا يحتاجُ إلى تقديرٍ، وتقديرُ النُّحاةِ فاسِدٌ؛ لأنَّ نفيَ الحقيقةِ مُطلَقَةً أتَمُّ من نفيِها مُقيَّدَةً، فإنَّها إذا انتَفَت مُطلَقَةً كانَ ذلك دليلاً على سلبِ الماهيَّةِ معَ القيدِ، وإذا انتفَت مُقيَّدَةً بقيدٍ مَخصوصٍ لم يلزَمْ نفيُها معَ قيدٍ آخرَ.

---

(١) أحمد بن سليمان بن كمال باشا شمس الدين الرومي، قاض عثماني، وعلامة فقيه حنفي مكثر في التصنيف، لم يبق فن لم يؤلف فيه. (ت ٩٤٠هـ)، «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» (ص ٢٢٦).

(٢) ينظر: «الإتقان في علوم القرآن» (٢/ ١٠٧).

(٣) ينظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ١٦٧) ونسبه فيه إلى صاحب المنتخب دون تسمية، وللإمام الرازي كتاب: «المنتخب في الأصول»، وقد ذكره المصنف آخر الرسالة باسم: صاحب «المنتخب»، وذكر محققو «شرح الطحاوية» أن المقصود: ملك النحاة. وهو بعيد.

ورُدَّ بأنَّ تقديرَهم (موجود) يستلزِمُ نفيَ كلِّ إلهٍ غيرِ اللهِ قطعاً، فإنَّ العَدَمَ لا كلامَ فيه، فهو في الحقيقةِ نفيٌ للحقيقةِ مُطلَقةً لا مُقيَّدةً، ثمَّ لا بُدَّ من تقديرِ خبرٍ لاستحالةِ مُبتدأ بلا خبرٍ ظاهرٍ أو مُقدَّرٍ، وإنَّما يُقدِّرُ النَّحويُّ ليُعطيَ القواعِدَ حقَّها، وإن كانَ المعنى مَفهوماً، انتهى.

وفيه بحثانِ، الأوَّلُ: أنَّ كلامَ الإمامِ تحقيقٌ وتدقيقٌ في المرامِ، وردُّه مُصادَرَةٌ، بل مُكابَرَةٌ في المَقامِ بلا نظامٍ.

والثَّاني: أنَّ كلامَه لا يدُلُّ على نفيِ القواعدِ النَّحويَّةِ حتَّى ينخرِمَ بالكُلِّيَّةِ، بل ذَهَبَ إلى مَسْلَكِ «الكشَّافِ» في عَدَمِ الحاجةِ إلى تقديرِ كلمةٍ تكونُ مرفوعةً بالخَبَريَّةِ، وعلى تقديرِ التَّقديرِ ينبغي أن يُقدَّرَ لنا لئَلَّا يُرَدَّ شيءٌ من عَدَمِ التَّحقيقِ علينا، مُراعاةً للجانبَينِ، ومُحافَظَةً للمَذهبَينِ.

وكأنَّ الجُمهورَ نظَروا إلى أنَّ المعدومَ لظُهورِ حُدوثِه لا يصلُحُ للأُلوهيَّةِ، حتَّى يُحتاجَ إلى نفيِه، أو نفيُه يُفْهَمُ بالبُرهانَ الأَوْلي.

أو أرادُوا بـ (مَوجودٍ) أعمَّ من أن يكونَ مَوجوداً في الحالِ، أو في مَن سَيُوجَدُ في الاستقبالِ، واللهُ سُبحانَه أعلَمُ بالأحوالِ والمآلِ.

وذكرَ السَّنوسِيُّ[1] في «عقائِدِه» أنَّه قالَ الدَّمامينيُّ في تعليقِه على «المُغني»: قد تكلَّمَ القاضي مُحِبُّ الدِّينِ ناظِرُ الجيشِ[2] في «شَرحِ التَّسهيلِ» على إعرابِ هذه الكلمةِ الشَّريفةِ، أُورِدُهُ بجُملتِه وإن كانَ فيه طولٌ؛ لاحتِوائِه على الفوائِدِ المُنيفَةِ.

---

(١) الإمام الشريف محمد بن يوسف بن عمر السنوسي الحسني التلمساني، محدث متكلم منطقي صوفي مشارك، له تصانيف كثيرة أغلبها في العقائد، (ت ٨٩٥هـ). «شجرة النور الزكية» (٢٦٦).

(٢) الإمام محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي الأصل، المصري المولد والوفاة، علامة مبرز، قارئ قاض من أهل اللغة والنحو، ناظر الجيوش بالديار المصرية، له: «شرح التسهيل»، و«شرح تلخيص المفتاح» (ت ٧٧٨هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٢٧٥).

قالَ أهلُ العلمِ[١]: إنَّ الاسمَ المُعظَّمَ في هذا التَّركيبِ المُكرَّمِ، يُرفَعُ وهو الكثيرُ، ولم يأتِ في القرآنِ غيرُه، لكنْ جُوِّزَ نصبُه على ما سيأتي إعرابُه، فالأقوالُ للنَّاسِ في الرَّفعِ على اختِلافِ إعرابِهم خمسةٌ؛ منها قولانِ مُعتبَرانِ، وثلاثةٌ لا مُعوَّلَ على شيءٍ منها.

فالقَولانِ المُعتبَرانِ: أن يكونَ رفعُه على البدليَّةِ، وأن يكونَ على الخَبَريَّةِ.

أمَّا القَولُ بالبَدَليَّةِ فهو المشهورُ الجاري على ألسنةِ المُعرِبينَ، وهو رأيُ ابنِ مالكٍ، فإنَّه لمَّا تكلَّمَ على حذفِ خبرِ (لا) العاملةِ عَمَلَ (إنَّ) قالَ: وأكثرُ ما يحذِفُه الحِجازيُّون معَ (إلا)، نحو: (لا إلهَ إلا اللهُ).

وهذا الكلامُ منه يدلُّ على أنَّ رَفعَ الاسمِ المُعظَّمِ ليسَ على الخبريَّةِ، وحينئذٍ يتعيَّنُ أن يكونَ على البدليَّةِ.

ثمَّ الأقرَبُ أن يكونَ البدلُ من الضَّميرِ المستترِ في الخبرِ المُقدَّرِ، وقد قيلَ: إنَّه بدَلٌ من اسمِ (لا) باعتبارِ عَمَلِ[٢] المبتدأ، يعني باعتبارِ محلِّ الاسمِ قبلَ دُخولِ (لا)[٣].

وإنَّما كانَ القَولُ بالبَدَلِ من الضَّميرِ المُستترِ أَولى؛ لأنَّ الإبدالَ من الأقربِ أقوى من الأبعَدِ كما لا يخفَى، ولأنَّه داعيةٌ إلى الاتِّباعِ باعتِبارِ المحَلِّ معَ إمكانِ الاتِّباعِ باعتِبارِ اللَّفظِ.

ثمَّ البَدَلُ إن كانَ من الضَّميرِ المُستكِنِ في الخبرِ كانَ البدَلُ فيه نظيرَ: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ)؛ لأنَّ البدَلَ في المسألتَينِ باعتبارِ اللَّفظِ، وإن كانَ من الاسمِ كانَ البدلُ فيه نظيرَ البدَلِ في نحوِ (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ)؛ لأنَّ البدلَ في المسألتَينِ باعتبارِ المَحَلِّ.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لناظر الجيش (٣/ ١٤٢٨)، وما بعدها، وقد اختصره المؤلف وأتى به مقطعا.

(٢) في «ف»: «محل».

(٣) في «س»: «إلا» والمثبت من «ف» و«و».

وقد استَشكَلَ النَّاسُ البدَلَ فيما ذكَرْنا، أمَّا في نحوِ: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ) فمِن جِهَتَينِ؛ إحداهُما: أنَّه بدَلُ بعضٍ وليسَ ثمَّةَ ضَميرٌ يعودُ على المُبدَلِ منه.

الثَّانيةُ: أنَّ بينَهما مُخالفَةً؛ فإنَّ البدَلَ مُوجَبٌ، والمُبدَلَ منه نفيٌ.

وقد أُجيبَ عن الأوَّلِ بأنَّ (إلا) وما بعدَها من تمامِ الكلامِ الأوَّلِ، و(إلا) قرينةٌ مُفهِمَةٌ أنَّ الثانيَ قد كانَ يتناوَلُه الأوَّلُ، فمَعلومٌ أنَّه بعضُه فلا يحتاجُ فيه إلى رابطٍ، بخلافِ: (قبضتُ المالَ بعضَه).

وعن الثَّاني بأنَّه بدَلٌ من الأوَّلِ في عمَلِ العاملِ، وتخالُفُهما بالنَّفيِ والإيجابِ لا يمنَعُ البدليَّةَ؛ لأنَّ مَذهَبَ المُبرِّدِ يجعَلُ الأوَّلَ كأنَّه لم يكُنْ، والثَّانيَ في مَوضِعِه.

وقد قالَ ابنُ الصَّائغِ[1]: إذا قُلتَ: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ) فـ(إلا زيد) هو البدَلُ، وهو الذي يقَعُ في موضعِ (أحدٌ)، فليسَ (زيدٌ) وحدَه بدلاً من (أحدٌ)، قال: وإنَّما (إلا زيدٌ) هو الأحَدُ الذي نَفَيتَ عنه القيامَ، فـ(إلا زيدٌ) بيانٌ لـ(أحدٌ) الذي عَنَيتَ.

ثمَّ قالَ بعدَ ذلك: فعلى هذا البدلُ في الاستِثناءِ أشبَهُ ببدلِ الشَّيءِ من الشَّيءِ، من بدلِ البعضِ من الكُلِّ.

وقالَ في موضعٍ آخرَ: فلو قيلَ: إنَّ البدلَ في الاستِثناءِ قِسمٌ على حِدَتِه ليسَ من تلكَ الأبدالِ التي تبيَّنَتَ في غيرِ الاستِثناءِ؛ لَكانَ وَجْهاً، وهو الحقُّ، انتَهى.

وأمَّا في نحوِ: (لا أحدَ فيها إلا زيدٌ) فوَجهُ الإشكالِ فيه أنَّ (زيداً) بدلٌ من (أحدٍ)، وأنتَ لا يُمكِنُكَ أن تُحِلَّه محلَّه، وقد أجابَ الشَّلوبينُ[2] عن ذلك بأنَّ

---

(١) شمس الدين ابن الصائغ النحوي الحنفي المصري، برع في اللغة والنحو والفقه، له «التذكرة» في عدة مجلدات، وكان ملازما للاشتغال، وولي في آخر عمره قضاء العسكر، وإفتاء دار العدل (ت ٧٧٦هـ) وخلف ثروة واسعة. «معجم الأدباء» (٤/ ١٨٦).

(٢) الإمام أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي الإشبيلي، النحوي المبرز، ذو معرفة =

هـذا الـكلامَ إنَّمـا هو علـى قولِهم: (ما فيهـا أحدٌ إلا زيـداً)؛ إذ المعنى واحـدٌ، وهذا يُمكِـنُ فيـه الحلولُ بـأن تقولَ: (ما فيهـا إلا زيـدٌ). انتَهى. وهو كلامٌ حَسَـنٌ.

قـالَ الدَّمامينِـيُّ: وعلـى قَـولِ الشَّـلوبينِ؛ فتكونُ كلمـةُ الحقِّ علـى معنى: لا يسـتَحِقُّ العبـادةَ أحـدٌ إلا اللهُ، انتَهى.

قالَ ناظِرُ الجيشِ[1]: وأمَّا القَولُ بالخبرِيَّةِ في الاسمِ المُعظَّمِ فقد قالَ به جماعةٌ، ويظهَرُ لي أنَّه أرجَحُ من القَولِ بالبدَليَّةِ، وقد ضَعَّفَ القَولَ بالخبَريَّةِ ثلاثةُ أمورٍ، وهي:

أنَّه يلزَمُ من القَولِ بذلك كونُ خبرِ (لا) مَعرِفةً، و(لا) لا تعمَلُ في المعارِفِ.

وأنَّ الاسمَ الأعظَمَ مُستثنَى، والمُستثنَى لا يصِحُّ أن يكونَ عينَ المُستثنَى منه؛ لأنَّه لم يُذكَرْ إلا ليُبيَّنَ به ما قُصِدَ بالمستثنَى منه.

وأنَّ اسـمَ (لا) عـامٌّ، والاسـمُ المُعظَّـمُ خاصٌّ، والخـاصُّ لا يكـونُ خبَراً عن العـامِّ؛ فإنَّه لا يُقـالُ: الحيَوانُ إنسـانٌ.

والجوابُ عن هذه الأمورِ:

أمَّا الأوَّلُ: فهو أنَّكَ قد عَرَفْتَ أنَّ مَذهبَ سيبويهِ أنَّ حالَ تركيبِ الاسمِ معَ (لا) لا عَمَلَ لها في الخبرِ، وأنَّه حينئذٍ مَرفوعٌ بما كانَ مَرفوعاً به قبلَ دخولِ (لا).

وقد علَّلَ ذلك بأنَّ شبَهَها بـ (إنَّ) ضعيفٌ حين رُكِّبَت وصارَت جُزْءَ كلمةٍ، وجُزءُ الكلمةِ لا يعمَلُ، ومُقتَضَى هذا أن يبطُلَ عمَلُها في الاسمِ أيضاً، لكِنْ أبقَوا عمَلَها في أقرَبِ المَعمولَينِ، وجُعِلَت هي معَ معمولِها بمنزلةِ مُبتدأ، والخبرُ بعدَهما على ما كانَ عليه معَ التَّجرُّدِ. وإذا كانَ كذلك لا يثبُتُ عملُ (لا) في المعرفةِ.

= بالقـراءات والآداب والحديـث، ومصنفـات بديعة تصدر لإقرائهـا، فكثر طلابه جـداً، (ت٦٤٥هـ). «بغية الوعـاة» (٢/ ٢٢٤).

(١) ينظر: «شرح التسهيل» له (٣/ ١٤٣٤)، وفي النقل حذف واختصار.

وأمَّا الثَّاني: فلا نُسَلِّمُ أنَّ اسمَ (لا) هو المُستَثنَى منه، وذلك أنَّ الاسمَ المُعظَّمَ إذا كانَ خبراً؛ كانَ الاستِثناءُ مُفرَّغاً، والمُفرَّغُ هو الذي لا يكونُ المُستثنى منه فيه مَذكوراً، نعم الاستِثناءُ فيه إنَّما هو من شيءٍ مُقدَّرٍ لصِحَّةِ المعنى، ولا اعتِدادَ بذلك المُقدَّرِ لفظاً، ولا خلافَ يُعلَمُ في نحوِ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ) أنَّ (قائمٌ) خبرٌ عن (زيد)، ولا شَكَّ أنَّ (زيداً) فاعِلٌ في قولِه: (ما قامَ إلا زيدٌ)، وأنَّه مُستثنَى من مُقدَّرٍ في المعنى، التَّقديرُ: (ما قامَ أحدٌ إلا زيدٌ)، فعلى هذا لا مُنافاةَ بينَ كونِ الاسمِ المُعظَّمِ خَبراً عن اسمٍ قبلَه، وبينَ كونِه مُستثنَى من مُقدَّرٍ؛ إذ جَعلُه خبَراً مَنظورٌ فيه إلى جانبِ اللَّفظِ، وجَعلُه مُستثنَى مَنظورٌ فيه إلى جانبِ المعنَى.

وأمَّا الثَّالثُ: فهو أن يُقالَ: قَولُك: إنَّ الخاصَّ لا يكونُ خَبَراً عن العامِّ مُسلَّمٌ، لكِنْ في (لا إلهَ إلا اللهُ) لم يُخبَرْ بخاصٍّ عن عامٍّ؛ لأنَّ العُمومَ مَنفِيٌّ، والكلامُ إنَّما سيقَ لنَفْيِ العُمومِ وتخصيصِ الخبرِ المذكورِ بواحدٍ من أفرادِ ما دَلَّ عليه اللَّفْظِ العامِّ.

وأمَّا الأقوالُ الثَّلاثةُ الأخيرةُ التي لا عَمَلَ عليها:

فأحَدُها: أنَّ (إلا) ليست أداةَ استِثناءٍ، وإنَّما هي بمعنَى (غير)، وهي معَ الاسمِ المُعظَّمِ صفةٌ لاسمِ (لا) باعتبارِ المَحَلِّ.

ذكرَ ذلك الشَّيخُ عبدُ القاهرِ الجُرجانِيُّ عن بعضِهم، والتَّقديرُ: (لا إلهَ غيرُ اللهِ في الوُجودِ)، ولا شكَّ أنَّ القولَ بأنَّ (إلا) في هذا التَّركيبِ بمعنى (غير)، فليسَ له مانِعٌ يمنَعُه من جهةِ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ، وإنَّما يمتنعُ من جهةِ المعنَى، وذلك أنَّ المقصودَ من هذا الكلامِ أمرانِ: نَفيُ الإلهيَّةِ عن غيرِ اللهِ تعالى، وإثباتُ الإلهيَّةِ للهِ تعالى، ولا يُفيدُ التَّركيبُ حينَئذٍ.

فإن قيلَ: يُستَفادُ ذلك بالمفهومِ إن كانَ مفهومٌ.

قُلنا: أينَ دَلالةُ المَفهومِ من دَلالةِ المَنطوقِ؟ ثمَّ هذا المفهومُ إن كانَ مَفهومَ لَقَبٍ فلا عِبرَةَ به؛ إذ لم يَقُلْ به إلا الدَّقَّاقُ[١].

قلتُ: وقالَ به بعضُ الحنابلةِ أيضاً[٢]. قالَ: وإن كانَ مَفهومَ صِفةٍ فقد عَرَفتَ في أصولِ الفِقهِ أنَّه غيرُ مُجمَعٍ على ثُبوتِه[٣]. قُلتُ: بل المُحَقِّقون يُثبِتون نفيَه، فقد تبيَّنَ ضَعفُ هذا القولِ لا مَحالةَ.

القَولُ الثَّاني: ويُنسَبُ إلى الزَّمخشَرِيِّ: أنَّ (لا إلهَ) في موضِعِ الخبرِ، و(إلا اللهُ) في مَوضعِ المُبتدأ، إذ قد قرَّرَ ذلك بتقريرٍ للنَّظَرِ فيه مَجالٌ.

ولا يخفَى ضَعفُ هذا القَولِ، وأنَّه يلزَمُ منه أنَّ الخبرَ مبنيٌّ معَ (لا)، وهي لا يُبنَى معَها إلا المبتدَأُ، ثمَّ لو كانَ الأمرُ كذلك لم يجُزْ نَصبُ الاسمِ المُعظَّمِ في هذا التَّركيبِ، وقد جَوَّزوه كما سيأتي.

قلتُ: تَجويزُ البَعضِ ليسَ بحُجَّةٍ عليه، وليسَ هو ممَّن نُسِبَ النَّصبُ إليه.

والقَولُ الثَّالثُ: أنَّ الاسمَ المُعظَّمَ مَرفوعٌ بـ(إله)، كما يرتفِعُ الاسم بالصِّفةِ في قولِنا: (أقائِمٌ الزَّيدانِ)، فيكونُ المرفوعُ قد أغنَى عن الخبَرِ.

وقد قرَّرَ ذلك بأنَّ (إلهاً) بمعنَى مَألُوهٍ، من (أَلِهَ)؛ أي: عَبَدَ، فيكونُ الاسمُ المُعَظَّمُ مَرفوعاً على أنَّه مفعولٌ أُقيمَ مُقامَ الفاعلِ، واستُغنِيَ به عن الخبرِ، كما في قَولِنا: (ما مَضروبٌ العَمْرانِ)، وضَعفُ هذا القَولِ غيرُ خَفِيٍّ؛ لأنَّ (إلهاً)

---

(١) محمد بن محمد بن جعفر أبو بكر البغدادي الدقاق الملقب بـ: خباط، قاضي بغداد، الفقيه الأصولي، صنف كتابا في أصول الشافعية، واختار فيه أن مفهوم اللقب حجة، وكان قاضيا فاضلا فيه دعابة (ت٣٩٢هـ). ينظر: «طبقات الشافعية» للأسنوي (١/ ٩١).

(٢) قال الفتوحي الحنبلي: وهو حجة عند أحمد ومالك وداود رضي الله عنهم، والصيرفي والدقاق وابن فورك وابن خويزمنداد وابن القصار، ينظر: «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٥٠٩).

(٣) ينظر في مفهوم الصفة وأقوال العلماء فيه: «شرح الكوكب المنير» (٣/ ٤٩٦) وما بعدها.

ليسَ بوَصفٍ، فلا يستَحِقُّ عَمَلاً، ثمَّ لو كانَ (إلـهُ) عامِلاً الرَّفعَ فيما يليه لوَجَبَ إعرابُه وتنوينُه؛ لأنَّه مُطوَّلٌ[1] إذ ذاكَ.

وقد أجابَ بعضُ الفُضَلاءِ عن هذا: بأنَّ بعضَ النُّحاةِ يُجيزُ حَذفَ هذا التَّنوينِ من مثلِ ذلك، وعليه يُحمَلُ قولُه تعالى: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ [يوسف: ٩٢][2].

وفي هذا الجوابِ نظرٌ؛ لأنَّ الذي يُجيزُ حذفَ التَّنوينِ في (لا إلـهَ إلا اللهُ) مثلُ ذلك يُجيزُ إثباتَه أيضاً، ولا يُعلَمُ أنَّ أحداً أجازَ التَّنوينَ في (لا إلـهَ إلا اللهُ). هذا آخرُ الكلامِ على توجيهِ الرَّفعِ.

وأمَّا النَّصبُ: فقد ذكَروا له توجيهَينِ، أحدُهما: أن يكونَ على الاستثناءِ من الضَّميرِ في الخبرِ المُقدَّرِ.

الثَّاني: أن يكونَ (إلا الله) صفةً لاسمِ (لا).

أمَّا كونُه صفةً فهو لا يكونُ إلا إن كانت (إلا) بمعنى (غير)، وقد عَرَفتَ أنَّ الأمرَ إذا كانَ كذلك لا يكونُ الكلامُ دالاً بمَنطوقِيَّتِه على ثُبوتِ الإلهيَّةِ للهِ تعالى. والمقصودُ الأعظَمُ هو إثباتُ الإلهيَّةِ للهِ تعالى بعدَ نفيِها عن غيرِه، وعلى هذا يَمتنِعُ هذا التَّوجيهُ، أعني كونَ (إلا الله) صفةً لاسمِ (لا).

وأمَّا التَّوجيهُ الأوَّلُ فقالوا فيه: مَرجوحٌ، وكانَ حقُّه أن يكونَ راجِحاً؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ مُوجَبٍ، والمُقتَضي لعدمِ أرجَحِيَّةِ البدلِ هنا أنَّ التَّرجيحَ في نحوِ: (ما قامَ القَومُ إلا زيدٌ) إنَّما كانَ لحُصولِ المُشارَكةِ، حتَّى لو حَصَلَتِ المُشارَكةُ في تركيبٍ

---

(١) في «و»: «معرب».

(٢) ينظر: «معنى لا إله إلا الله»، للزركشي (ص ٦٣).

استَوَيا نحو: (ما ضَربتُ أحداً إلا زيداً). فمِن ثَمَّ قالوا: إذا لم تحصُلِ المُشارَكَةُ في الإتباعِ كانَ النَّصبُ على الاستِثناءِ أَولى.

وقالوا: في هذا التَّركيبِ يترجَّحُ النَّصبُ في القياسِ، لكنَّ السَّماعَ والأكثَرَ الرَّفعُ، ونُقِلَ عن الآمِدِيِّ أنَّك إذا قُلتَ: (لا رَجُلَ في الدَّارِ إلا عَمْراً) كانَ نصبُ (عَمراً) على الاستِثناءِ أحسَنُ من رَفعِه على البدَلِ.

هذا ما ذَكروه، والذي يقتَضيه النَّظرُ أنَّ النَّصبَ لا يجوزُ، بل ولا البَدَلُ.

وتقريرُ ذلك أن يُقالَ: إنَّ (إلا) في الكلامِ التَّامِّ المُوجَبِ نحو: (قامَ القَومُ إلا زيداً) مُتَمَحِّضَةٌ للاستثناءِ، فهي تُخرِجُ ما بعدَها ممَّا أفادَه الكلامُ الذي قبلَها، وذلك أنَّ هذا الكلامَ قُصِدَ به الإخبارُ عن القومِ بالقيامِ، ثمَّ إنَّ زيداً منهم ولم يكُنْ شارَكَهم فيما أُسنِدَ إليهم فوَجَبَ إخراجُه.

وكذا حكمُ (إلا) في الكلامِ التَّامِّ غيرِ المُوجَبِ أيضاً، نحو: (ما قامَ القَومُ إلا زيدٌ)، ومن ثَمَّ كانَ نحوُ هذا التَّركيبِ مُفيداً للحَصْرِ معَ أنَّها للاستِثناءِ أيضاً؛ لأنَّ المذكورَ بعدَ (إلا) لا بُدَّ أن يكونَ مُخرَجاً من شيءٍ قبلَها، فإن كانَ ما قبلَها تامَّاً لم يُحتَجْ إلى تقديرٍ، وإلا فيتعَيَّنُ تقديرُ شيءٍ قبلَ (إلا) يحصُلُ الإخراجُ منه، لكِنْ إنَّما أحوجَ إلى هذا التَّقديرِ تصحيحُ المعنَى.

فيتبيَّنُ من هذا المعنى الذي قُلناه: أنَّ المَقصودَ في الكلامِ الذي ليسَ بتامٍّ، إنَّما هو إثباتُ الحكمِ المنفيِّ قبلَ (إلا) لما بعدَها، وأنَّ الاستِثناءَ ليسَ بمَقصودٍ، ولهذا اتَّفقَ النُّحاةُ على أنَّ المذكورَ بعد (إلا) في نحوِ: (ما قامَ إلا زيدٌ) مَعمولٌ للعاملِ الذي قبلَها[1].

ولا شكَّ أنَّ المقصودَ من هذا التَّركيبِ الشَّريفِ أمران، وهما نفيُ الإلهيَّةِ

(١) ينظر: «حاشية التصريح على التوضيح» (١/ ٣٤٩)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٤٧٥).

عن كلِّ شيءٍ وإثباتُها للهِ تَعالى كما تقدَّمَ، وإذا كانَت (إلا) مَسبوقةً بمَحضِ الاستثناءِ، لا يتِمُّ هذا المطلوبُ سواءٌ نصَبْنا أو أبدَلْنا، وذلك أنَّه لا يُنصَبُ ولا يُبدَلُ إلا إذا كانَ الكلامُ الذي قبلَ (إلا) تاماً بتقديرِ خبرٍ محذوفٍ، وحينئذٍ ليسَ الحكمُ بالنَّفيِ على ما بعدَ (إلا) في الكلامِ المُوجَبِ، والإثباتِ عليه في غيرِ المُوجَبِ مُجمَعاً عليه؛ إذ لا يقولُ بذلك إلا مَن مَذهَبُه أنَّ الاستِثناءَ من الإثباتِ نفيٌ، ومن النَّفيِ إثباتٌ، ومَن ليسَ مَذهبُه ذلك يقولُ: إنَّ ما بعدَ (إلا) مَسكوتٌ عنه، فكيفَ يكونُ قولُ: (لا إلهَ إلا اللهُ) توحيداً؟

قلتُ: وفيه نظَرٌ؛ لأنَّه يكونُ توحيداً بحسَبِ دَلالةِ العُرفِ، وبأنَّه لا نِزاعَ في ثُبوتِ إلهيَّةِ مَولانا جَلَّ وعزَّ لجميعِ العُقَلاءِ، وإنَّما كَفَرَ مَن كَفَرَ بزيادةِ إلهٍ آخرَ، فنَفْيُ ما عداه تعالى من الإلهيَّةِ على هذا هو المُحتاجُ إليه، وبه يحصُلُ التَّوحيدُ، فتأمَّلْهُ.

وأمَّا ما ذكرَه المَولَى الجامِيُّ[1] في «سِلسلةِ الذَّهبِ» نَقلاً عن بعضِ كُبَراءِ العارِفين: أنَّ معنَى (لا إلهَ إلا اللهُ): ليسَ شيءٌ ممَّا يُدَّعى إلهاً غيرُ اللهِ؛ فهو غيرُ صحيحٍ بل كفرٌ صريحٌ[2].

وإنَّما هو من مَشْرَبُ الفِرَق الوُجوديَّةِ القائلةِ بالعَينِيَّةِ، لا من مَذهَبِ أربابِ المراتبِ الشُّهودِيَّةِ، كما بيَّنتُ هذه المسألةَ في رسالةٍ مُستقلَّةٍ.

ثمَّ قالَ ناظِرُ الجيش بناءً على ما ظهَرَ له من البحثِ الذي اعترَضناه[3]: فتعَيَّنَ

---

(١) نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، مفسر، فاضل، له «شرح الكافية» في النحو وسماه: «الفوائد الضيائية» وهو أشهر كتبه، وكتب في التفسير و«التصوف والحكمة وعلم الوضع» (ت ٨٩٨هـ). «الفوائد البهية في تراجم الحنفية» (٨٩).

(٢) ورد في هامش «أ»: «محصله: كل ما يدعى إلها فهو إله؛ أي: كل شيء إله، وهذا كقول ابن العربي: من عبد الصنم فقد عبد الصمد، نعوذ بالله من هذا الكلام الباطل، ولا حول ولا قوة إلا بالله».

(٣) «شرح التسهيل» (٣/ ١٤٣٥).

أن تكونَ (إلا) في هذا التَّركيبِ مَسوقَةً لقَصدِ إثباتِ ما قبلَها لِما بعدَها، ولا يتمُّ ذلك إلا أن يكونَ ما قبلَها غيرَ تامٍّ، بأن لا يُقدَّرَ قبلَ (إلا) خبرٌ محذوفٌ، وإذا لم يُقدَّرْ خبرُ (إلا)[1] قبلَها وَجَبَ أن يكونَ ما بعدَها هو الخبرُ، وهذا هو الذي تَركَنُ إليه النَّفسُ، وقد تقدَّمَ تقريرُ صِحَّةِ كَونِ الاسمِ المُعَظَّمِ في هذا التَّركيبِ هو الخبرَ.

قلتُ: كلامُه هذا يقتضي أنَّ الخِلافَ في كونِ الاستِثناءِ من النَّفيِ إثباتٌ أم لا؟ لا يدخُلُ الاستِثناءُ المُفرَّغُ فيه، وظاهِرُ كلامِ الزَّركَشِيِّ وكثيرٍ من الأُصوليِّينَ دُخولُ ذلك الخِلافِ فيه[2].

ولهذا أورَدُوا على القائلِ: بأنَّ الاستثناءَ من النَّفيِ ليسَ بإثباتٍ: أنَّه يلزَمُ على ذلك أن لا يحصُلَ التَّوحيدُ بكلمةِ الشَّهادةِ، وأُجيبَ بما ذَكَرناه من النَّظرِ قبلُ في بحثِ ناظرِ الجيشِ، وهذا غايةُ التَّحقيقِ ونهايةُ التَّدقيقِ، وباللهِ سُبحانَه التَّوفيقُ.

ثمَّ رأيتُ في «شرحِ عقيدةِ الطَّحاوِيِّ»: أنَّ إثباتَ التَّوحيدِ بهذه الكلمةِ باعتبارِ النَّفيِ والإثباتِ المُقتَضي للحَصْرِ، فإنَّ الإثباتَ المُجرَّدَ قد يتطرَّقُ إليه الاحتِمالُ، ولهذا ـ واللهُ أعلَمُ ـ لمَّا قالَ تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] قالَ بعدَه: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾؛ فإنَّه قد يخطُرُ ببالِ أحدٍ خاطِرٌ شيطانيٌّ: هَبْ أنَّ إلهنا واحدٌ، فلِغَيرِنا إلهٌ غيرُه فقالَ تعالى: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾.

وقد اعتَرَضَ صاحبُ «المُنتخَبِ» على النَّحويِّين في تقديرِ الخبرِ في قولِه: ﴿لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ حيثُ قالوا: تقديرُه: لا إلهَ في الوُجودِ إلا اللهُ، فقالَ: يكونُ ذلك نفياً لوُجودِ الإلهِ، ومَعلومٌ أنَّ نفيَ الماهيَّةِ أقوَى في التَّوحيدِ الصِّرْفِ من نفيِ الوُجودِ، فكانَ إجراءُ الكلامِ على ظاهرِه والإعراضُ عن هذا الإضمارِ أولى.

---

(١) في «ف»: «لا».

(٢) ينظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» (٣/ ٣٠١) وما بعد.

وأجابَ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ أبي الفَضْلِ المُرسي[(١)] في «ريِّ الظَّمآنِ» فقالَ: هذا كلامُ مَن لا يعرِفُ لسانَ العَرَبِ؛ فإنَّ (إله) في موضعِ المُبتدأِ على قَولِ سيبويهِ، وعندَ غيرِه اسمُ (لا)، وعلى التَّقديرَينِ فلا بدَّ من خبرٍ للمُبتدأ، أو لـ (لا)، فما قالَه من الاستغناءِ عن الإضمارِ فاسدٌ.

وأمَّا قولُه: إذا لم يُضمَرْ يكونُ نفياً للماهيَّةِ؛ فليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ نفيَ الماهيَّةِ هو نفيُ الوُجودِ؛ إذ لا تُتصَوَّرُ الماهيَّةُ إلا معَ الوُجودِ، فلا فرقَ بينَ (لا ماهيَّةَ) و(لا وُجودَ).

وهذا مَذهَبُ أهلِ السُّنَّةِ خِلافاً للمُعتزلةِ؛ فإنَّهم يُثبِتون ماهيَّةً عاريةً من الوُجودِ[(٢)].

و(إلا اللهُ) مَرفوعٌ بدلاً من (لا إلهَ)، لا خبرٌ لـ (لا) ولا (للمُبتدأ).

وهذا كلُّه بحسَبِ إعرابِ المَبنَى.

وأمَّا الكلامُ عليه بمُقتَضَى المعنى، فمَعنَى: (لا إلهَ إلا اللهُ): لا مُستَغنٍ عن كلِّ ما سِواه، ولا مُفتقِرٌ إليه كلُّ ما عداه إلا اللهُ تعالى، وهذا معنًى جامعٌ مانعٌ في مُلاحظةِ التَّوحيدِ، ومُطالعَةِ التَّفريدِ في نظرِ المُريدِ، بما ليسَ عليه مَزيدٌ، معَ إفادةِ الصِّفاتِ السَّلبيَّةِ، والنُّعوتِ الثُّبوتيَّةِ.

وبيانُه: أنَّ استِغناءَه عمَّا سِواه يُوجِبُ له الوُجودَ والقِدَمَ والبقاءَ والقِيامَ بالذَّاتِ والتَّنزُّهَ عن الحوادثِ والنَّقائصِ، ويقتضي ثُبوتَ السَّمعِ والبَصَرِ والكلامِ؛ إذ لو لم تجِبْ له؛ لكانَ مُحتاجاً إلى المُحدِثِ أو المحَلِّ أو مَن يَدفَعُ عنه النَّقائصَ.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلمي المرسي، عالم بالأدب والتفسير والحديث والنحو، أصله من مرسية في الأندلس، رحل كثيرا في البلاد الإسلامية، له كتاب: «ري الظمآن في تفسير القرآن»، وكتاب في أصول الفقه. «بغية الوعاة» (١/ ١٤٤).

(٢) ينظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (١/ ١٦٧) وما بعدها.

ويُؤخَذُ منه أيضاً: تنزُّهُه عن أغراضٍ في أفعالِه وأحكامِه، وإلا لَزِمَ افتِقارُه سُبحانَه إلى ما يحصِّلُ غَرَضَه، وهو جَلَّ وعلا غَنِيٌّ عمَّن سِواه.

وأمَّا افتِقارُ كلِّ ما سِواه إليه فيُوجِبُ له الحياةَ والقُدرةَ والإرادةَ والعلمَ؛ لأنَّه لو انتفى شيءٌ من هذه لَما أمكَنَ أن يُوجَدَ شيءٌ من الحوادثِ، كيفَ وهو الذي يفتقِرُ إليه ما عداه؟!

وكذا يوجِبُ له الوَحدانيَّةَ؛ إذ لو كانَ معَه ثانٍ في الأُلوهِيَّةِ لما افتقَرَ إليه شيءٌ، للزومِ عَجْزِهما حينئذٍ، كيفَ وهو الذي يفتقِرُ إليه كلُّ ما سِواه؟

ويُؤخَذُ منه أيضاً: حُدوثُ العالَمِ بأسرِه؛ إذ لو كانَ شيءٌ منه قديماً لكانَ ذلك الشَّيءُ مُستَغنِياً عنه تعالى، كيفَ وهو الذي يجِبُ أن يَفتقِرَ إليه كلُّ ما سِواه؟

ويُؤخَذُ منه أيضاً: أن لا تأثيرَ لشيءٍ من الكائناتِ في أثرٍ ما، وإلا لَزِمَ أن يستغنيَ ذلك الأثرُ عن اللهِ، كيفَ وهو الذي يفتقِرُ إليه ما عداه، ولا يُتصَوَّرُ تأثيرٌ ممَّا سواه؟(1)

فقد بانَ لك في الجُملةِ تحقيقُ الكلمةِ مَبنًى ومَعنًى، فعلَيكَ بالمُحافظَةِ عليها، ودوامِ التَّوجُّهِ إليها.

اللَّهُمَّ أحيِنا عليها، وأمِتْنا عليها، واحشُرْنا عليها، ولا تَحرِمْنا من البَركاتِ المَكنُوزَةِ لدَيها، والحمدُ للهِ أوَّلاً وآخِراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على محمَّدٍ باطِناً وظاهِراً.

***

---

(١) ينظر في الكلام على الشهادة: كتاب المصنف: «منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر» (ص ٥٣) وما بعد، فقد أجاد وأفاد.